مفهوم الاستثمار وأنواعه

الاستثمار

هو استخدام المدخرات في تكوين طاقة انتاجية جديدة والمحافظة على الطاقة الانتاجية القائمة او تجديدها

او هو ارتباط مالي يهدف الى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها خلال مدة زمنية طويلة كما يعرف انه التغيير في راس المال خلال مدة زمنية معية فان الاستثمار يكون مخالف لراس المال حيث انه يمثل تدفقا وليس رصيدا

*الاستثمار يحدد معدل تراكم راس المال الذي بدورة يوسع في طاقات الانتاجية للبلاد

على ماذا يعتمد معدل النمو الاقتصادي ؟

1. الزيادة الممكن تحقيقها في راس المال
2. مقدرة الاشخاص الذين يسعون الى تحقيق الزيادة

لغرض تقسيم او تحديد الاستثمار بدقة يمكن تقسيمه الى ثلاث مجموعات :

1. تكوين راس مال ثابت : يتمثل بالإنفاق الاستثماري لشركات الاعمال لغرض التشييد المصانع وتوفير الآلات والمعدات وغيرها
2. التغير في المخزون السلعي : يتمثل بالطلب على المنتوجات المخزونة في الشركات .
3. الاستثمار العقاري : يتمثل بالإنفاق الاستثماري على العقارات والمباني السكنية

.

انواع الاستثمار :

يقسم الى نوعين هما

اولا : الاستثمار العام : تمثل بقيام الدولة او الجهه الحكومية بانشاء الاستثمار .

ثانيا : الاستثمار الخاص : يقوم به فرد او شركة او هياة خاصة .

كما ان هناك تقسيمات اخرى للاستثمار :

*استثمار محلي : يعتمد في تمويلة راس مال المحلي الناتج من تراكم المدخلات والارباح الانشطة الاقتصادية الخاصة والحكومية .

* استثمار محلي : ياتي بتمويلة من الخارج الاقتصار الوطني يعتمد على رؤوس اموال اجنبية .

بماذا يؤثر الاستثمار العام با الاستثمار الخاص ؟

يؤثر في حالتين هما

اولا : ان زيادة الاستثمار العام يتطلب تمويلا اضافيا حيث تتطلب زيادة الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي و زيادة الطلب الحكومي للاموال في سوق راس المال

هذا يؤدي الى ضهور ضاهرة التزاحم

ثانيا : يمكن ان يساهم الاستثمار في انشاء وتطوير البنى الاساسية وبتالي يرفع الانتاجية الاستثمار الخاص وتحسين بيئة العمل وهذا يؤدي لضهور ضاهر التكامل .

ماهي معايير الاستثمار الاجنبي ؟

1. تبعا لصفة القائم بلاستثمار :

* استثمار الاجنبي الخاص يقوم بة فرد او شركة او هيئة خاصة ذات جنسية اجنبية
* الاستثمار الاجنبي العام : يقوم بها الحكومة الاجنبية والمؤسسات التابعة لها .

2. تبعا للمدة الزمنية :

* استثمار قصير الاجل : هي استثمارات التي تتطلب حراك في راس المال لمدة لاتقل عن سنة تتمثل لالاوراق المالية والكيمبيات وفتح الاعتمادات

4. تبعا لمعيار السيطرة والتحكم :

*الاستثمار الاجنبي الغير مباشر : ويتمثل هذا النوع بقيام المؤسسات أو الأفراد بشراء الأصول المالية التي تنتج عوائد معينة في مدة زمنية معينة، وبأقل خطر ممكن، وتتمثل هذه الأصول بالأوراق المالية كالأسهم والسندات، والعائد في هذا النوع من الاستثمار هو مقابل ما يطلق عليه بالتفضيل الزمني، فالأفراد يفضلون الحاضر على المستقبل، اذ يبذل المستثمرون كل الجهود للتقليل من احتمالات التعرض للمخاطر، وإن المستثمر عادة ما يحدد الزمن الذي سيحتفظ فيه بالورقة المالية سواء كانت أسهماً أم مستندات. ويتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر أيضا في تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة بالتالي من فروق الأسعار أو للحصول على إرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة، أو الأسهم بشرط أن لا يحوز الأجانب من الأسهم ما يخولهم حق إدارة المشروع، ويتميز هذا الاستثمار بكونه قصير الأجل أحيانا يمتد إلى أسابيع أو أشهر قليلة فقط.

*الاستثمار الاجنبي المباشر : يمكن تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر بانة استثمار طويل الاجل يقوم بة كيان مقيم في اقتصاد معين في اصول المؤسسات التابعة او المرتبطة المقيمة في اقتصاد اخر البلد المضيف وينبغي ان يعكس درجة مهمه من سيطرة المستثمر الاجنبي في ادارة تلك الاصول ويتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر راس المال المساهم والارباح التي يعاد استثمارها في البلد المضيف فضلا عن القروض

ماهي مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر ؟

1. **رأس المال السهمي :** وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي

2**الأرباح المعاد استثمارها :** وتتضمن حصة المستثمر المباشر من الأرباح غير الموزعة من الشركات المنتسبة كأرباح الأسهم أو الإرباح غير المحولة الى المستثمر المباشر .

.3
القروض داخل الشركة وتشمل معاملات الدين داخل الشركة والناجمة عن الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى فضلا عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين

يتم الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً بواسطة الشركات متعددة الجنسيات إذ تقوم هذه الشركات بالسيطرة على الإنتاج، وتمارس تأثيرا مهماً على الدول المضيفة من خلال ارتباطهما بعقود معينة، كعقود الإدارة والعقود من الباطن وعقود الامتياز وغيرها .

وتمارس الشركات متعددة الجنسيات نشاطها الرئيس في بلدين على الأقل. وتقوم باستثماراتها المباشرة استناداً إلى أربعة معايير أساسية في الغالب وهي.

المعيار الأول : أنها تمارس نشاطاتها في العديد من الدول.

المعيار الثاني : تشمل نشاطاتها القطاعات الحيوية، كالصناعات التحويلية الاستخراجية ومجالات التطوير والابتكار والبحث.

المعيار الثالث : تكون إدارة الشركة متعددة الجنسيات.

المعيار الرابع : أن تكون ملكية رأس المال ملكية متعددة الجنسيات أيضاً، فهناك شركات تتصف بإدارة وملكية متعددة الجنسيات، إذ تمتلك رأس المال مجموعات رأس مالية لأكثر من دولة واحدة

تصنيف آخر من وجهة نظر الدولة المضيفة للاستثمار والدولة المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكالآتي.

1: **من وجهة نظر الدولة المصدرة للاستثمار، ويصنف إلى ثلاثة أنواع هي -**

أ ـ **الاستثمار الأفقي :** ويهدف إلى التوسع الاستثماري لغرض إنتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً.
ب ـ الاستثمار العمودي ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العامودي الخلفي، أو الاقتراب اكثر من المستهلكين من خلال التملك أو زيادة منافذ التوزيع الاستثمار العامودي الامامي

. ج - **الاستثمار المختلط :** ويشمل هذا النوع كلاً من النوعين المذكورين سابقا

2: من منظار الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويقسم الاستثمار حسب الهدف منه إلى الآتي

.أ - الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات

.ب - الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات

.ج - الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية

عناصر البيئة الاستثمارية

تعرف البيئة الاستثمارية بانها مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها تئثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في الاستثمار وربحية كالسياسات الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما والإطار القانوني والاداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الاجنبية وعلية فان نجاح اي دولة في جذب الاستثمار يعتمد على عدة امور منها البنى التحتية التي تتمثل بالمطارات والموانئ ومصادر الطاقة والمياه ووسائل الاتصال وكذألك المؤسسات والوسائل والنظم والسياسات والتشريعات التي تحكم الاستثمار.

اي ان الاستثمار لايقف عند حدود العوامل الاقتصادية ولاكن يتجاوز الى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة فاذا كان البلد لا يتمتع باستقرار سياسي يتعرض بين الحين والاخر الى هزات او انقلابات واضرابات سياسية فهذا الوضع يؤثر على قرار المستثمر المحتمل ويدفعه بعيدا .

تتكون البيئة الاستثمارية من عدد من العناصر المتمثلة بما ياتي :

اولا : التطورات السياسية :

تتمثل التطورات السياسية بأوضاع البلد الداخلية التي لها أثر مباشر في عملية جذب الاستثمار أو طرده، ويمكن إيجازها بالحروب والانقلابات والتوترات الداخلية من عمليات اغتيال وتفجير واضطرابات تمثل بمجموعها عوامل طاردة وذات تأثير سلبي على البيئة الاستثمارية. فيما تمثل عمليات الانتخاب والمشاركة السياسية وأوضاع السلام وعمليات الإصلاح السياسي والاجتماعي والحفاظ على حقوق الإنسان، عوامل ذات أثر ايجابي في تحسين مناخ الاستثمار في البلد المعني. ويبرز الأثر السلبي أو الايجابي لهذه التطورات فيما تعكسه من إحساس بالأمن لدى المستثمر وما يتعلق بعنصر المخاطرة التي تزداد أو تنخفض تبعا لنوع هذه التطورات واتجاهها التي لها أثرها المباشر على التكلفة والعائد على الاستثمار، فإذا كان البلد يعاني من توترات داخلية أو حروب داخلية وخارجية فان هذا الوضع سيضعف الحافز لدى المستثمر لاتخاذ القرار الاستثماري لأن الأمن هو أحد العوامل المهمة التي تحكم الاستثمار وقراراته، فيما يؤدي انخفاض عنصر

المخاطرة وعدم اليقين إلى تحسين بيئة الاستثمار مما يشجع المستثمرين على الاستثمار في البلد المعني. أما البيئة السياسية المستقرة فإنها تعطي المستثمرين الثقة في أن قواعد اللعبة أو القوانين واللوائح التي تنظم استثماراتهم وكذلك الأسواق التي يعملون بها ستظل بصفة أساسية على حالها في الأجل الطويل.

ثانيا : البيئة التشريعية : تتمثل البيئة التشريعية المناسبة، بإصدار القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار وبيئته التي تسهم بحماية الاستثمار والمستثمر مما يؤدي إلى توفير بيئة ملائمة للاستثمار تسهم بشكل مباشر في جذب المزيد من الاستثمارات. لأن التشريعات الحكومية تؤثر في كفاءة ونفقات التشغيل ومن ثم في ربحية الشركات وقدراتها التنافسية، ولذا فإن توافر مناخ تشريعي ملائم يعد من الاعتبارات المهمة عند تقرير المستثمر الأهلية بلد ما للاستثمار. فضلا عن ذلك ينبغي أن تتمتع البيئة التشريعية بالاستقرار القانوني الذي يعد أحد العوامل المهمة في بناء بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، فإذا لم تكن هناك ضمانات باستمرارية الحماية للاستثمار، فان ذلك يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية وعدم اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية. ويضمن ذلك وجود نظام قضائي فعال ومستقل يسهم في حل النزاعات التي يمكن أن تنشأ في هذا المجال

ثالثا : العوامل الاقتصادية والتي تشمل : .

***السوق المحلي :** يعد حجم السوق المحلي وكذلك الثروة أو القوة الشرائية الخاصة بالسكان، من المعايير الرئيسة لقياس مدى جاذبية البلد المضيف كسوق لمنتجات الشركات المتعددة الجنسية، وفي ضوئها تقرر تلك الشركات فيما إذا كان موقع أو مقصد استثماري محتمل يستحق المزيد من الدراسة. وتعد قاعدة الموارد الطبيعية للبلد وكذلك موقعه الجغرافي من العوامل المؤثرة في هذا المجال

* **ادارة الاقتصاد الكلي** : تؤثر إدارة الاقتصاد الكلي تأثيرا كبيرا على ثقة المستثمر في البلد المضيف، فالدول التي تتوافر على إدارة اقتصادية جيدة، تكون أقل احتمالا لأن تشهد اضطرابا في أدائها الاقتصادي يؤثر سلبيا في معدل أرباح الشركات المحلية والأجنبية. وعندما تصبح لدى المستثمرين الأجانب شكوك تتعلق بالأوضاع الاقتصادية في دول وظفوا استثماراتهم الفعلية فيها، فإنهم يقومون بتخفيض حجم استثماراتهم أو الانسحاب كليا من تلك الدول. أما في الدول التي لم يستثمروا فيها فأنهم لا يقدمون على المخاطرة برؤوس أموالهم إلى أن تصبح أوضاعها الاقتصادية أكثر استقرار.

***البنى التحتية وخدمات الدعم :**

تتضمن البنية التحتية : الطرق الموانئ المطارات شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق الخاصة بها، توافر الطاقة وكفاءتها، وهي تؤثر كثيرا في تكلفة الإنتاج والنقل وكفاءتها، ولذلك ينبغي على الدول أن تسعى للحفاظ على تلك الموارد وتعظيم كفاءتها لكي تعزز من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي. إن الدول التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة قد تواجه صعوبات في اجتذابها لحجم كبير من الاستثمارات الأجنبية بصرف النظر عن مدى إيفائها بمعايير الاستثمار الأخرى، إذ أن القرارات الاستثمارية تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر عناصر البنية التحتية . وتتكون البنية التحتية أيضا من الخدمات الضرورية لدعم عمليات التصنيع مثل الخدمات التي تقدمها المكاتب القانونية والتأمينية والمحاسبية والمصارف التجارية ومصارف الاستثمار فضلا

عن مرافق النقل البري والبحري والجوي . وينبغي أن تتوافر المواد الخام وغيرها من مستلزمات التصنيع بأسعار تنافسية وبكميات كافية

***القوى العاملة :** يعد توافر عنصر العمل رخيص الكلفة والى حد بعيد غير قادر للحركة او الانتقال المحدد الاكثر اهمية للشركات الساعية الى كفاءة اكبر في الانتاج منتجات نهائية كثيفة العمل او عندما تقوم بانتاج سلع نهائية تكون المرحلة النهائية من انتاجها والمنفصلة عن المراحل الاخرى كثيفة الاستخدام للعمل غير ماهر ولاتكون الوفره هو العامل الاساسي ولكن الكلفة المنخفضة نسبة الى الانتاجية هي المحدد الرئيس فسعر المنخفض هو نتيجة طبيعية في هذه الحالة مالم يتم تعويض هذه الوفرة في الايادي العاملة من خلال تدخل الحكومة المضيفة بوضع حد ادنى للاجور او الضرائب المرتفعه على التمين الاجتماعي .

***سعر الصرف الحقيقي :** يؤثر سعر الصرف الحقيقي في الاستثمار من خلال جانبي الطلب والعرض ففي جانب الطلب يؤدي تخفيض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تخفيض سعر الصرف الاسمي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص وبالتالي الإنفاق الخاص من خلال تأثير هذا التخفيض في المستوى العام للأسعار، وبالتالي هذا الانخفاض في الاستيعاب المحلي ربما يدفع المستثمرين إلى مراجعة توقعاتهم المستقبلية عن الطلب ومن ثم تخفيض استثماراتهم من خلال أثر المعجل. أما من جانب العرض فإن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يرفع من مستوى أسعار السلع القابلة للاتجار الدولي بالنسبة لسعر السلع غير القابلة للاتجار الدولي، وهذا يشجع على الاستثمار في قطاعات التجارة الدولية ويقلل من استثمارات القطاعات المحلية غير القابلة للتجارة الدولية

***السياسات التجارية** : يهتم المستثمر الأجنبي بالتعرف على إمكان تصريف منتجاته من خلال التعرف على حجم السكان ومعدل نموه، ولتحديد احتمالات الطلب على منتجاته والذي يتوقف بشكل أساسي على أداء الاقتصاد الكلي، ولاسيما حجم الناتج المحلي ومدى استقراره، ونصيب الفرد منه، والذي يعكس الدخل الحقيقي للدولة، أما معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي فانه يعد عاملا تنبؤيا لحجم السوق المستقبلي لقد كان للتوجه نحو التصدير، الذي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي للكفاءة، وكذلك التخفيض الكبير في الحواجز التجارية في ظل التحرير والعولمة، أثرها الكبير في تقليل الأهمية النسبية لهذا المحدد التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر المهتم بالسوق المحلي. وفي الوقت نفسه وتحت تأثير زيادة قابلية انتقال الخدمات، ولا سيما الخدمات كثيفة الاعتماد على المعلومات، وبفضل التقدم التكنولوجي المتحقق في تقنية المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية زادت الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل الخدمات إلى الأسواق الأجنبية.

*العوامل الاجتماعية :

ترتبط العوامل الاجتماعية بشكل رئيس بمدى انضباط المجتمع، ومن أولويات هذا الانضباط هي تعامل المواطنين مع المستثمر الأجنبي والشعور بأهمية وجوده في وطنهم، أي وجود الرأي العام المرحب بالاستثمار الأجنبي والتعامل معه مما يولد لديه شعورا بأن البيئة التي يعمل فيها هي بيئة استثمارية مناسبة وصديقة. يمثل هذا الانضباط عملية نوعية شاملة بأهمية الاستثمار ومساهمته في تقدم البلد ورفاهيته ومن ثم تقديم التسهيلات اللازمة لانجاز عمله